الأسماك.. الثروة المهدرة

الأمناء/ احمد راشد الصبيحي:

في كل دولة لديها مخزون سمكي يكون لديها إحصائيات عن المخزون السمكي في بحارها، أما في ظل شرعية الفساد والإخوان ناهبين البر والبحر فإننا نفتقد إلى دراسات تقييم المخزون السمكي وهو أمر ممكن تحقيقه إذا توفرت الإرادة لدى أصحاب القرار، ولكن فاقد الشيء لا يعطيه، ولا يعقل أن بلدا كبلدنا وما يحتويه من شواطئ ونشاط سمكي وبيئة بحرية متنوعة لا يملك سفينة أبحاث مجهزة بكامل المعدات البحثية، وحيث إننا إذا قارنا بين دولة الإخوان وبين دولة اليمن الجنوبي لوجدنا بونا شاسعا بين حال الأمس وحال اليوم، حيث كانت إحصائيات المخزون السمكي وكذلك سفينة بن ماجد المتخصصة في مجال الأبحاث مع طاقم جنوبي يحمل مؤهلات رصينة في مجال الأبحاث السمكية من أعلى الجامعات الدولية.

كما أننا نفتقد سجلا حول الكميات التي تدخل مراكز الإنزال، حيث أن معظمها لا يتم تسجيله وهو ما يجعلنا نفتقد إلى قاعدة بيانات ومؤشرات مستقبلية لدراسة وتقييم الثروة السمكية والحصص المتوقعة من الإنتاج في مراكز الإنزال السمكي، والتي تفتقر إلى أبسط المواصفات الدولية والجودة على كثرتها، وما يتم تداوله وإنزاله من جميع أصناف الأسماك من القرش والحبار والتونا والباغة وإلى ما هنالك من أنواع.

وأما عن عمليات التبريد والنقل فحدث ولا حرج، حيث تفتقر البلاد إلى طواقم التبريد المتخصصة المؤهلة والمختصة في هذه المجالات، حيث أن كل العاملين أو أغلبهم في هذا القطاع كانوا إما سائقين أو عمال تبريد ولا يوجد لديهم دراسة أو خبرة كافية عن طرق تبريد الأسماك وفقًا للنظم والمعايير الدولية، رغم من حاجتنا الشديدة إلى هذه التخصصات والدراسات عن طريق إنشاء معهد متخصص في مجال التبريد لتوعية المبردين عن الطريقة الصحيحة للتبريد، وإذا تحدثنا عن الصياد والذي لم يتم تأهيله وتوعيته من قبل الجمعيات عن الطرق السليمة للحفاظ على المنتج السمكي وكذا تأهيل القوارب وبما يضمن الحفاظ على الجودة لكي نضمن مكانة متقدمة لمنتجاتنا البحرية في الأسواق الإقليمية والعالمية مثل الدول المجاورة لنا كعمان والتي تشدد على معايير الجودة لضمان حصول منتجاتها على الأسعار العالمية عند تصدير المنتج للخارج.

وأما عن الجمعيات السمكية فإنه يتوجب تقليصها، حيث إن معظمها غير فعال وتتهرب من واجباتها والتزاماتها القانونية أمام الصياد وحقوقه إلا ما رحم ربي، وهنا نشيد بجمعيات الصيادين في محافظة حضرموت حيث تعتبر نموذجا في الإدارات الناجحة للجمعيات على مستوى الجنوب.

وأخيرا نعود إلى حكومتنا المغتربة في الفنادق، حيث لا خطط ولا اهتمام بالبنية التحتية لهذا القطاع الحيوي، والذي كان يعتبر فيما سبق أحد روافد الموازنة العامة للدولة قبل ظهور النفط والغاز، حيث يتوجب عليها إنشاء وتطوير موانئ ومراكز الإنزال وبشكل نموذجي يراعي المواصفات الفنية والقياسية العالمية وكذا خلق تعاون ما بين الوزارة والمعاهد السمكية لعمل الدراسات ومشاريع التخرج للطلاب في مجال الاصطياد والنقل والخزن للأسماك، وبحيث يتم دعمها ماديا من قبل الوزارة وبما يلزم لكي لا تكون ثروتنا السمكية مُهدرة في بحور الفساد.

الشباب والضياء

الأمناء/ سيف بن ربيع

الشباب الذين أنهوا الاختبارات الجامعية واختبارات الثانوية العامة في الريف وفي المدينة بحاجة إلى فعل مؤسسي تربوي ينقذهم من الضياع.

معظمهم يلهثون وراء التسكع في الشوارع ومعاكسة النساء، والبعض أصبحوا صيدًا ثمينًا للداعين إلى التطرف وبائعي المخدرات، والبعض أصبحوا مدمنين على القات في النهار والليل حتى مطلع الفجر.

طاقات شبابية تضيع من بين أيدينا وشباب يتجه نحو الانحراف في ظل غياب كبير للآباء ومنظمات المجتمع المدني، بل وفي ظل غياب واضح لمؤسسات التربية والتنظيمات السياسية.

كلنا نجمع أن حل مشكلات الأمة الحاضرة والمستقبلية مرهونة بتنمية وعي شبابها قادة المستقبل، ولكننا لا نقوم بأي فعل تنفيذا لإجماعنا هذا .

من هذه الشريحة من شبابنا يجب أن نبدأ في بناء الوعي إن أردنا حل جميع مشكلاتنا الحالية السياسية والاقتصادية والتربوية والثقافية والسيطرة على توجهاتنا في الطريق للمستقبل .

وهنا أتساءل: أين دور منظمات المجتمع المدني؟ أين دور الأحزاب السياسية في تنمية الوعي السياسي لدى شبابنا؟

أين دور المؤسسات التربوية والدينية في تنمية الوعي التربوي والديني والأخلاقي لهذه الشريحة من شبابنا؟

أقصد لماذا لا تفعل المراكز الصيفية في المدارس والجامعات لهذه الشريحة المهمة؟ ولماذا لا تفتح مؤسسات ثقافية وتوعوية في جميع القرى ويستدعى لها الأكاديميون والعلماء وكبار المثقفين، وعمل جدول للمحاضرات وجلسات التوعية، ويتم استدعاء الشباب عن طريق وسائل إعلام موجهه ومشوقة لهم؟

إننا هنا ننبه المعنيين في كل المؤسسات أن شبابنا في خطر، وأن هذا الخطر قد لا نستطيع السيطرة عليه في المستقبل إن لم نقم بمسؤولياتنا اليوم وليس غدا.

أخيرا نؤكد أن المجتمع بكامله سيدفع الثمن إذا لم نتحرك الآن نحو صناعة فعل نحمي به شبابنا من السقوط في مستنقع الضياع .

اللهم إني بلغت، اللهم فاشهد..

إعلان المناقصة العامة رقم (٢) لسنة ٢٠٢١م

الخاصة بتجهيز ملابس للعاملين في مؤسسة موانئ خليج عدن اليمنية - ميناء عدن

تعلن مؤسسة موانئ خليج عدن اليمنية – ميناء عدن, عن رغبتها في إنزال المناقصة العامة رقم (٢) لسنة ٢٠٢١م, الخاصة بتجهيز ملابس العاملين في مؤسسة موانئ خليج عدن اليمنية – ميناء عدن.
والتي يتم تمويلها من المصدر: الذاتي.

فعلى الراغبين المشاركة في هذه المناقصة التقدم بطلباتهم الخطية خلال أوقات الدوام الرسمي إلى العنوان التالي: مؤسسة موانئ خليج عدن اليمنية (ميناء عدن) - المركزي الرئيسي – بجانب فندق الهلال – م/ التواهي – محافظة عدن/ الإدارة العامة للمخازن والمشتريات والمناقصات – مدير إدارة المناقصات.

تلفون: ٩٦٧٢٠٠١٦٨ + تلفاكس: ٩٦٧٢٠١٥٤١ +
لشراء واستلام وثائق المناقصة نظير مبلغ وقدره (١٠,٠٠٠) ريال يمني لا يرد.
آخر موعد لبيع الوثائق يوم: الأحد الموافق: ٢٠٢١/٩/١٢م.
يقدم العطاء من أصل ونسختين في مظروف مغلق ومختوم بالشمع الأحمر إلى عنوان المؤسسة المحدد أعلاه ومكتوب عليه اسم الجهة والمشروع ورقم المناقصة واسم مقدم العطاء, وفي طيه الوثائق التالية:
١- ضمان بنكي غير مشروط وغير قابل للإلغاء بنفس نموذج الصيغة المحددة في وثائق المناقصة (بمبلغ وقدره ٤٦٨,٠٠٠ ريال) صالح لمدة (١٢٠ يوما) من تاريخ فتح المظاريف أو شيك مقبول الدفع صادر من بنك معتمد من قبل البنك المركزي اليمني.
٢- صورة من البطاقة الضريبية سارية المفعول + صورة من البطاقة الزكوية سارية المفعول.
٣- صورة من شهادة مزاولة المهنة سارية المفعول + صورة من السجل التجاري ساري المفعول.
٤- صورة من شهادة الضريبة على المبيعات.
٥- صورة من البطاقة التأمينية سارية المفعول.
٦- يجب أن تكون كل البطائق المذكورة أعلاه سارية المفعول (أو غير منتهية).
٧- توفير عينات مطابقة للمواصفات المطلوبة في الوثيقة.
تستثنى الشركات الأجنبية من تقديم الشهادات والبطاقات المشار إليها آنفًا ويُكتفى بتقديم الوثائق القانونية المؤهلة الصادرة من البلدان التي تنتمي إليها تلك الشركات.
فترة سريان العطاء (٩٠) يوما اعتبارًا من يوم فتح المظاريف.
يجب تقديم العطاءات إلى مدير إدارة المناقصات.
آخر موعد لاستلام العطاءات وفتح المظاريف هو الساعة (١١:٠٠٠) صباحا) من يوم: الأربعاء الموافق: ٢٠٢١/٩/١٥م.
ولن تقبل العطاءات التي ترد بعد هذا الموعد وسيتم إعادتها بحالتها المسلمة إلى أصحابها.
سيتم فتح المظاريف بمقر المؤسسة (في القاعة الكبرى للتسويق والإعلام بحضور أصحاب العطاءات أو من يمثلهم بتفويض رسمي موقع ومختوم).
يمكن للراغبين المشاركة في هذه المناقصة والاطلاع على وثائق المناقصة قبل شرائها خلال أوقات الدوام الرسمي للفترة المسموح بها لبيع وثائق المناقصة لمدة (٢٩) يوما من تاريخ نشر أول إعلان أو عن طريق زيارة موقعنا الإلكتروني:"www.portofaden.net